الفَصْلُ الثَّانِي

الفكر السياسي في عهد الدولة القاجارية

في هذه الفترة التي ضعف فيها النفوذ الصفوي بدأت سلطة الشاه تبرز بوصفها قوة دنيوية تستمد مشروعيتها من ضرورة الاحتكام إلى الحق، وليس من نيابة عن الإمام الغائب، ومن هنا انقسم فقهاء الشيعة الإثنا عشرية، فمنهم من عدها سلطة غير مشروعة، وهؤلاء يمثلون غالبية الإخباريين، ولكن كثيرًا من فقهاء الشيعة الإثنا عشرية من الأصوليين نادوا بمشروعية السلطة للفقيه باعتباره القريب في معرفة شروط الحكم الشرعي.

وقد اتسمت هذه الفترة بمرحلتين: الأولى مرحلة اتساع مناداة الفقهاء الأصوليين بوجوب إعطاء مشروعية الحكم للفقيه المجتهد، وليس لسلطة الشاه الحاكم، ويمثل هذا الاتجاه الشيخ أحمد النراقي (ت١٨٢٩م) وذهب الميرزا القمي (ت١٨١٦م) إلى أكثر من ذلك واعتبار حكم الشاه القاجاري غير مشروع لمخالفته قواعد المذهب، وقد نادى بتوسيع سلطة الفقهاء لسد الثغرة الحاصلة في ضرورة الاستجابة لمصالح الناس. أما الفترة الثانية فتتعلق في بداية مؤثرات الفكر السياسي الأوروبي على إيران وخاصة المتمثل بمرحلة الملكية الدستورية التي تجمع بين مشروعية الحكم الملكي، ولكن تقيده بدستور مكتوب، وإن مؤثرات الفقه السني المتعلقة بمشروعية الحكم بدأت تؤثر في توجهات علماء الشيعة في إيران والعراق خاصة الجهود الفكرية التي بذلها جمال الدين الأفغاني في كل من إيران ومصر ومثله أفكار المجتهد محمد حسن كاشف الغطاء (ت١٧٤٣م-١٨١٢م) وقد نتج عن اختلاف فقهاء الشيعة الإثنا عشرية في إيران مع الشاه، وثاروا عليه بما يسمى ثورة التنباك (الحركة الدستورية) وذلك تنغيصًا ونقدًا

ضد الشاه على اتفاقه مع إحدى الشركات البريطانية بنشر واستخدام دخان التنباك (التبغ).

وعمومًا، فقد انقسم فقهاء الشيعة الإثنا عشرية في تبرير مشروعية الملكية الدستورية، فمنهم من اقترب في تبريره معتمدًا على نظرية جون لوك المتعلقة بالعقد الاجتماعي كالشيخ محمد حسين النائيني (١٨٦٠ م-١٩٣٦م) فقد أوضح في رسالته (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) وجوب التوفيق بين استمرار غيبة الإمام وبين الحاجة العملية إلى شكل من أشكال الحكم الذي لا يتضارب مع المتطلبات الدينية، فالشيخ النائيني يَعدّ الشاه سلطة مقدرة من الله على الناس يكون فيها وليًّا لتحقيق حاجاتهم وأمنهم المستمد من عموم الشعب (العقد الاجتماعي) في حين يرى بعضهم خلاف ذلك بإعطاء الشاه مشروعية في سلطته لكونه منصبًا من الله تعالى حيث نادى بذلك الشيخ فضل الله النوري، وعمومًا فهؤلاء الفقهاء قد أعطوا للملكية الدستورية مشروعية واقعية سواء كانت مستمدة من رقابة المجتمع أو مستمدة من تقيد الشاه لأحكام الدستور وقواعده، ويبقى أصل مشروعية الحكم تبقى للإمام الغائب، ولكن للظروف العملية من الواجب الاعتراف بالمشروعية الدنيوية الواقعية للملك سواء استمدها من الله أو بموافقة من المجتمع[١].

وهذا هو رأي الشيخ النائيني الذي يؤكد أن الملكية اغتصاب حق الإمام الغائب، ولكن انضباطها وتقيدها بالدستور أو بهيئة رقابية يبعد الملك عن الوقوع في الحكم المستبد غير المشروع من كل الوجوه، ومن أنصار الملكية الدستورية في إيران الشيخ إسماعيل المحلاتي الذي يقسم الحكومات إلى ثلاث:

---

(١) سلطان محمد النعيمي: الفكر السياسي الإيراني: ص١٥ وما بعدها - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٩م/ تيري كوفيل: إيران الثورة الخفية، ص٢٧وما بعدها - دار الفارابي- بيروت ٢٠٠٨م/ مجيد محمدي: (اتجاهات الفكر الديني المعاصر في إيران)، ترجمة: ص. حسين، لبنان، بيروت، ٢٠١٠م.

حكومة الإمام الغائب، وحكومة الملكية الدستورية، وحكومة الملكية المستبدة.

وعلى خلاف الرأي السابق، فقد وجد بين علماء الشيعة الإثنا عشرية في إيران من يؤيد حكومة الملكية المستبدة مدعين أن الملكية الدستورية تتخفى وراء قوانين وأنظمة غير مشروعة في الدين، وإن صدرت مقيدةً بقانون من هيئة رقابية لا يؤمن انحرافها عن قواعد الدين الإسلامي، فيرى الشيخ حسين علي تبريزي أن الحياة الدستورية أمر مخالف للشرع من الأساس، فالقوانين التي تساوي بين الرجل والمرأة والمسلم بالكافر، وتبيح المسكرات هي قوانين منافية للإسلام، وإن شرع الدستور حليتها أو زاغت الهيئة الرقابية أو النيابية عن الحق، وجانبت أحكام الإسلام، ومن أصحاب هذا الاتجاه فضل الله النوري الذي يرى وجوب قيام السلطة الدستورية على مرتكزين:

الأول: هم الفقهاء الذين يجب عليهم إدارة أمور الرعية بالعدل.

والثاني: ملك مقيد بالقانون الإلهي.

وعمومًا، فقد اتسمت هذه الفترة في إيران بالصراعات بين كل من الشاه وبعض علماء الشيعة والوطنيين الإصلاحيين وبعوامل من مؤثرات غربية متعلقة بالحياة الدستورية والديموقراطية في الغرب وبالتجربة الكمالية في تركيا، وهي تقترب من المؤثرات نفسها التي حصلت في مصر وغيرها من البلاد العربية[1].

ظهور البابية والبهائية:

إن انتشار مذهب الشيخية على يد الشيخ أحمد الأحسائي والتقاءه تلميذه الإيراني كاظم الرشتي في العراق كان بداية لإحياء الفكر البابي والبهائي المتعلق

(١) رضوان السيد: (العرب والإيرانيون)، ص١٣-٦١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠١٥م.

بفكرة ظهور الإمام الغائب والنبوة والوحي، ففي خراسان مهد الحركات الفكرية الإيرانية المارقة ظهر من معتنقي هذا المذهب الميرزة حسين علي بهاء الذي اشترك في محاولة اغتيال السلطان ناصر شاه، وقيل: إن ذلك كان له علاقة بروسيا القيصرية، فقد كانت تحضر للاستيلاء على إيران كي تصل عن طريقها إلى مياه الخليج العربي الدافئة؛ ولذا فقد اختارت مدينة (عشق آباد) مركزًا لهذه الحركة البابية، وهي المدينة القريبة من الحدود الإيرانية، وقد قيل: إن الروس هم الذين أنقذوا الميرزة حسين من انتقام السلطات الإيرانية، فانتشرت أفكار الباب التي كانت لها علاقة بالفكر اليهودي السبئ المتعلق بشخصية الإمام علي وتأويل الحديث المروي أن الرسول مدينة العلم وعلي بابها، وساعد الروس هذه الحركة أن تنتشر في باكو عاصمة أذربيجان، فقد كانت تحت نفوذهم، وقد شجعت اليهودية العالمية والصهيونية اليهود الإيرانيين أن يدخلوا في مذهب البابية والبهائية معًا لتحقيق أغراضهم المعروفة، ودخلت الماسونية العالمية في هذه الحركة حيث أعطتها بعدًا عالميًّا بمقولة: إن جميع الديانات لم توجد إلا لسعادة الإنسان، وبعد مقتل الباب في إيران تحول زعماؤها إلى زعيم آخر يدعى بهاء الله حيث اتخذوا من حيفا مركزًا لنشاطهم، وذلك بمساعدة من الصهيونية العالمية ومن الماسونية على السواء، فنادوا بوحدة الأديان ووحدة الأوطان ووحدة اللغة والسلام العالمي والمساواة بين الرجل والمرأة، وبناء على فكرة وحدة الأديان التي يدعونها فإنهم يرون أن شريعة الإسلام تعدّ ناقصة أو منسوخة، ويبدو أن انتشار أفكار البهائية والبابية في إيران يعود إلى أسباب عدة ليس فقط تبني روسيا لها في البداية وإنما تبني الصهيونية العالمية، وقد شجع على انتشارها بين الشيعة خاصة أنها جاءت كرد فعل وتصحيح لما عند الشيعة وخاصة الغلاة منهم من أساطير وخزعبلات وأكاذيب نسبت إلى الأئمة زورًا وبهتانًا، ولذا فإن الإيراني الشيعي قد يجد في مبادئ البابية والبهائية ما يريح عقله وتفكيره[1].

(١) محمد رضا وصفي: المصدر السابق، ص٤٢.

حركة تحريم التنباك:

يزرع التنباك (التبغ) في إيران خاصة في المناطق الجبلية كما هو في شمال العراق، وفي عهد ناصر شاه سنة ١٨٤٨م أعطى الشاه البريطانيين ضماناً باحتكار شراء التبغ، فاستغل بعض شيوخ الدين المطالبين بالتحرر من النفوذ البريطاني محاولين إجهاض هذا المسعى من الشاه، فقام آية الله محمد حسين الشيرازي بإصدار فتوى بتحريم تدخين التنباك، وقد شجعه على ذلك كثير من العلماء منهم جمال الدين الأفغاني، الذين كانوا ينادون بالتحرر من النفوذ الغربي ووجوب توحيد جميع المسلمين ضد الغرب، وقد استجاب غالبية الإيرانيين إلى التوقف عن استخدام التنباك ما أضر بالمصالح البريطانية والشاه القاجاري، وقد تبع ذلك ما سمي شعبيًّا انتفاضة التنباك سنة ١٨٩٠م، وهذه الحركة تعد من أوائل الحركات السياسية التي قادها بعض علماء شيعة إيران ضد المصالح الغربية التي انتشرت بسبب تزايد نفوذ الدول الغربية على إيران والخليج عمومًا وتسابقها في فتح مراكز تجارية وسياسية[1].

وبعد هذه الانتفاضة سجل علماء الشيعة حركة ثانية سميت المشروطية أو الحركة الدستورية التي بدأها الشيخ محمد حسن النائيني المرجع الديني في النجف، وذلك في كتابه (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) حيث طالب بوضع شروط دستورية على صلاحيات حكم الشاه وعدم التمسك بفكرة انتظار الإمام الغائب بل تبني مزيج من النظام الدستوري الغربي والفكر الشيعي المتعلق بالنيابة عن الإمام الغائب. وعلى الرغم من أن الشيخ النائيني يعدّ الشاه مغتصبًا الولاية من الفقيه الذي يُعدّ نائبًا عن الإمام الغائب، فعلى الأقل من فرض شروط على حكم الشاه تتعلق خاصةً بالحرية والمساواة في الحقوق والأحكام والقصاص والعقوبات وفرض مبدأ الشورى. وقد تأثر بهذه الفكرة بعض فقهاء الشيعة منهم هبة الدين الشهرستاني والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء.

---

(١) محمد رضا وصفي: المصدر السابق، ص٤٧ وما بعدها.